



الجلسة ٥١٤٥

الثلاثاء، ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ساردنبرغ	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسوف
	الأرجنتين	السيد ميورال
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد بن مهدي
	جمهورية ترازيا المتحدة	السيد ماهيغا
	الدانمرك	السيد فابورغ - أندرسن
	رومانيا	السيد دومترو
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيد دلا سابلير
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باترسن
	اليابان	السيد أوزاوا
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين
(S/2005/183)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2005/183)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل أفغانستان يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة الممثل إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فرهادي (أفغانستان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد أرنو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، الوثيقة S/2005/183.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. أعطيه الكلمة الآن.

السيد أرنو (تكلم بالانكليزية): إنني ممتن لهذه الفرصة الجديدة التي تتيح لي تقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس بمناسبة نظره في تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

معروض على المجلس تقرير الأمين العام (S/2005/183) الذي يصف ببعض التفصيل التطورات التي حصلت مؤخرا في أفغانستان. ومنذ صياغة التقرير، حصلت بعض التطورات الجديدة وأخص بالذكر الإعلان الذي تجدر الإشارة إليه الصادر يوم الأحد الماضي عن السلطة الانتخابية حيث أعلنت عن موعد إجراء الانتخابات البرلمانية والانتخابات على صعيد المقاطعات، وهو تحديدا ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. لم يكن هذا الموعد في الأساس موعدنا المفضل. ومثلما ذكرت في إحاطتي الإعلامية الماضية أمام المجلس بتاريخ ١٠ كانون الثاني/يناير، كنا نود لو قرر المجلس المشترك لإدارة الانتخابات في تموز/يوليه الماضي إجراء الانتخابات في فصل الربيع هذا. غير أن الموعد الذي اختاره النظام الانتخابي في الشهر الماضي استبعد هذا الخيار كليا وجعل منتصف أيلول/سبتمبر، من الناحية العملية، أبكر موعد ممكن.

بالتأكيد، إن الوقت في ظل الظروف الراهنة، لا يوفر المجال الثاني. فمن المتوقع أن يشارك عدة آلاف من المرشحين في الانتخابات لملء ٢٤٩ مقعدا في المجلس الأدنى

أخيرا وليس آخرا، الإطار الزمني المحدد بشهر أيلول/سبتمبر سيشجع وقتا أكبر للإعداد لإنشاء الجمعية الوطنية في المستقبل. وتحت قيادة فرنسا، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدأ العمل بالفعل لتدريب أكثر من ١٠٠ موظف من أصحاب الخبرة في مختلف جوانب العملية التشريعية والدعم الإداري للبرلمان. ومن المزمع عقد مؤتمر الأسبوع المقبل في باريس لجمع المزيد من المال لذلك المشروع الهام.

وبالنسبة لمسألة التمويل، لا بد لي أن أعتنم هذه الفرصة لإطلاع مجتمع المانحين على مستجدات المتطلبات المالية لإجراء الانتخابات البرلمانية، وهي ليست متطلبات بسيطة. فالميزانية الإجمالية المطلوبة تبلغ ١٤٨,٦٧ مليون دولار. ويبلغ ما تم ادخاره من التسجيل والانتخابات في العام الماضي ١٦ مليون دولار. ولقد تلقينا حتى الآن تبرعات جديدة من سويسرا والمملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة بلغت ٢٤,٣٨ مليون دولار، أي ما زلنا بحاجة إلى قرابة ١١٠ ملايين دولار، وسأغدو ممتنا لدعم مجلس الأمن في حث المانحين على الاستجابة بسخاء وفي الوقت المناسب.

وكما يمكن أن يُستشف مما قلته، فإن الإعداد للانتخابات البرلمانية، مثل الإعداد للانتخابات الرئاسية قبلها، يتيح فرصة ليس لاستكمال الانتقال السياسي وفقا لاتفاق بون فحسب، بل أيضا لدفع عجلة التقدم في عدد من المجالات الرئيسية الأخرى موضع الاهتمام، مثل الأمن، وإعادة بناء المؤسسات الأفغانية، ونزع السلاح، واحترام حقوق الإنسان. ونحن حريصون على اغتنام تلك الفرصة إلى أقصى حد.

وفي ما يتعلق بالأمن، جاء حادثا التفجير على جانبي الطريق اللذان أديا إلى مقتل ستة أشخاص وإصابة ٣١ آخرين بجروح الأربعاء الماضي في كندهار تذكرا بأنه

ومجالس المقاطعات. وسيجعل ذلك، بصفة خاصة، من التدقيق في أولئك المرشحين للتحقق من أهليتهم وفقا لقانون الانتخابات عملية معقدة ومطولة. وبالمثل، فإن العدد الكبير جدا المتوقع من المرشحين قد أجبر السلطات الانتخابية على إتاحة فترة زمنية طويلة من أجل إعداد وإصدار وتوزيع بطاقات الاقتراع.

بالإضافة إلى ذلك، لا بد لي من التسليم بأن إجراء الانتخابات في موعد يتأخر أربعة أشهر عما كان متوقعا في البداية جاء بعدة فوائد. أولا، يعني هذا أن الحملة الانتخابية والانتخابات نفسها ستتم بعد الانتهاء تماما من حملة إبادة الخشخاش هذا العام. ونأمل أن تحد عملية شاملة لمكافحة المخدرات في أكثر الأقاليم تضررا من تأثير أموال المخدرات في العملية الانتخابية، ومن المؤكد أن إزالة التعارض بين إبادة الخشخاش والحملة الانتخابية ستكون ذات أثر إيجابي على البيئة الأمنية للانتخابات.

وإجراء الانتخابات في أيلول/سبتمبر سيسمح أيضا بتوعية مدنية أكثر عمقا للجماهير والمرشحين والأحزاب على حد سواء، وهو بدوره ما سيعزز بالتأكيد كثافة المشاركة ونوعيتها. وذلك سيمكّن أيضا من وضع عدد أكبر من وحدات الجيش والشرطة الأفضل تدريبا في خدمة العملية الانتخابية. وهو ما سيشجع وقتا أكبر لاستكمال عملية التجريد من السلاح التي اكتسبت، كما يعلم الأعضاء، زحما كبيرا في الأشهر الأخيرة.

إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان واللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان سوف تستأنفان قريبا تقديم تقاريرهما المشتركة عن ممارسة الحقوق السياسية خلال العملية السياسية، التي أثبتت العام الماضي أنها أداة نافعة للتحقق من البيئة السياسية للعملية الانتخابية واتخاذ الإجراءات التصحيحية كلما لزم الأمر.

إن برنامج الأشهر التسعة المقبلة برنامج حافل. فهو سيكون بحاجة إلى جميع الموارد البشرية والمادية للأمم المتحدة في أفغانستان، بما في ذلك موارد البعثة. وتقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن هذه السنة أوجزت الإسهامات التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة والإسهامات التي قدمتها أسرة الأمم المتحدة لعملية بون في المحالات السياسية والمؤسسية والإنسانية وحقوق الإنسان والاقتصادية والاجتماعية. وثمة وصف موجز لهيكل البعثة وهدفها والمنجزات ومؤشرات الإنجاز المتوقعة لها في عام ٢٠٠٥ وارد أيضا في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ عن التقديرات في ما يتعلق بالبعثات السياسية الخاصة والمسعبي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة ويأذن بها مجلس الأمن. وعلى هذا الأساس، يحدوني الأمل أن يؤيد المجلس توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة بهيكلها الحالي.

ومن ناحيتي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا للمجلس على الثقة التي وضعها بالبعثة خلال الأشهر الاثني عشر الماضية. فلقد كانت هذه فترة مجيدة جدا وتتسم بالتحديات والصعوبات في أحيان كثيرة، عندما كانت تنقرر مسائل حساسة ومثيرة للجدل. والعلم بأن مجلس الأمن كان مؤيدا لعمل البعثة هو مصدر يحننا ويشجعنا جميعا. وبإمكاني أن أؤكد للمجلس أن موظفي بعثة الأمم المتحدة سيواصلون بذل أقصى جهودهم للوفاء على نحو مخلص بالولاية التي أوكلها إليهم.

قبل أن أختتم كلامي، أود أن أقول بضع كلمات حول مسألة استبقاها مجلس الأمن في جدول أعمالنا منذ العام الماضي، ألا وهي ولاية بعثة الأمم المتحدة بعد إنجاز العملية الانتخابية. وفيما أعددتنا الميزانية لهذا العام، بدأنا نقاش على صعيد داخلي طائفة من الخيارات، تتراوح بين الإبقاء على بعثة الأمم المتحدة في هيكلها الحالي وبين العودة

رغم التحسن الإجمالي في الحالة الأمنية منذ الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، فإن الرضا عن الذات ليس في محله، خاصة بالنسبة للأمم المتحدة، حيث كان الاعتداءان موجهين ضد موكبين تابعين لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأغذية العالمي. وستظل حماية أرواح موظفي الأمم المتحدة أولوية بالنسبة لنا، مع الاستفادة من تعزيز الترتيبات الأمنية الموضوعة منذ العام الماضي.

ونأمل للمبادرة الجديدة، المعنونة "تعزيز السلام" والتي تهدف إلى السماح لعدد من صغار أفراد طالبان ومقاتلين آخرين من منظمات متطرفة بتزع أسلحتهم وإعادة توطينهم بين مجتمعاتهم المحلية، أن تتمكن من الإسهام في الحد من أعمال العنف هذا العام. ولقد تم للتو تعيين السيد مجددي - الرئيس السابق للوبا جيرغا الدستوري - رئيسا للجنة وطنية للإشراف على هذا البرنامج. ويهدف البرنامج إلى دخول المقاتلين ذوي الرتب المنخفضة والمتوسطة في عملية مصالحة تحت مسؤولية محافظي المقاطعات وقيادات المجتمعات المحلية. ولكنه لا يمنح عفوا غير مشروط ولا يُطبق على أسوأ المذنبين من قادة طالبان وزعماء كبار آخرين من مجموعات متطرفة مازال أسرههم ومحاكمتهم أولوية للقوات الدولية ووكالات الأمن المحلية. وبالنسبة للأفراد الذين يستحق وضعهم اتخاذ تدابير خاصة، ستجري إعادة الدمج تحت مراقبة وثيقة من الوكالات الأمنية.

لقد أثار تصميم البرنامج بعض الشكوك في الماضي، ومنها أنه كان يرقى إلى مستوى عملية مصالحة وطنية انتقائية أو أنه كان سيوفر غطاء لإعادة إنعاش الطالبان بوصفها قوة سياسية. وبإهيكال الحالي لبرنامج المصالحة الوطنية ومع إشراف اللجنة الوطنية برئاسة السيد مجددي، يحدوني الأمل في تهدئة تلك الشكوك، ومكاتب البعثة في الميدان مستعدة للمساعدة إذا اقتضى الأمر.

الدولية الكبيرة والمتراكمة - البعض منها جيد والبعض الآخر أقل جودة - في ما يتعلق ببناء السلام في بلدان ما بعد الصراع. ومواعيدنا النهائية لوضع ميزانية بعثة الأمم المتحدة للعام المقبل تستلزم التوصل قبل فصل الصيف هذا إلى حل لمسألة دور البعثة في عام ٢٠٠٦ وبعده. ولذلك نعتزم إجراء مشاورات مكثفة مع الحكومة الأفغانية ومجلس الأمن والمجتمع الدولي بصفة عامة في الأسابيع المقبلة، ونأمل أن نتتمكن من تقديم تقرير إلى المجلس في وقت قريب ومعه مقترحات تتضمن أفضل الخيارات المتاحة للدعم الفعال من الأمم المتحدة من أجل زيادة تعزيز السلام في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إلى العمل العادي لفريق الأمم المتحدة القطري. والواضح مع ذلك، كما ذكر الأمين العام في تقريره، أنه لا يمكن فصل النقاش عن المسألة الأوسع نطاقا المتمثلة في الطريقة التي سينظم بها المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية تعاونهما في السنوات المقبلة، مع الأخذ في الحسبان الإنجاز الناجح المتوقع للانتقال السياسي من ناحية، والحاجة الجلية إلى استمرار الاتفاق القوي بين أفغانستان والمجتمع الدولي إذا أُريد الحفاظ على مكاسب السنوات الثلاث الماضية من ناحية أخرى. وستجلى بالطبع ملامح ذلك الاتفاق بشكل أفضل عندما تناقش حكومة أفغانستان وأوساط مقدمي المعونة برامج مساعدتها للسنوات المقبلة. وفي ذلك الصدد، سيكون منتدى التنمية الأفغانية من ٤ إلى ٦ نيسان/أبريل في كابول فرصة للتعليق على تلك المسائل.

ومن ناحيتنا، لدينا حرص شديد على التأكد من أنه ينبغي للتعاون الدولي في المستقبل ألا يراعي بعناية الدروس المستخلصة من بناء الدولة في أفغانستان على مدى السنوات الثلاث الماضية فحسب، بل أن يستفيد أيضا من الخبرة